اسم المصدر: الحياة

التاريـــخ: 16-12-2009 رقم العـدد: 17057 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 21 رقم القصاصة: 1

أقرت مشروع الربط الكهربائي والبدء بإنشاء شبكة للسكك الحديد ومجلس النقد الخليجي

القمة الخليجية: تضامن كامل مع السعودية وتأييد لوحدة اليمن وسلامة أراضيه

□ الكويت - حمد الجاسر

أمير الكويت الشيخ صباح الاحمد متوسطاً الملك عبدالله والشيخ خليفة بن زايد. (أ ف ب)

أنهى قادة دول مجلس التعاون الخليجي امس قمتهم الثلاثين في الكويت. وأصدروا عدداً من المقررات يغلب عليها الجانبان الأمني و الاقتصادي.

وجدد البيان الختامي الذي أعلن في الجلسة الختامية المسائية والتي كانت سبقتها جلسة صباحية خلف أبواب مغلقة، التضامن الكامل مع السعودية في مواجهة «أعمال التسلسل والتخريب على حدودها الجنوبية»، وأيد «وحدة اليمن وسلامة أراضيه»، ووافق القادة على اعتماد مرشح مملكة البحرين أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي اعتباراً من ٢٠١١، مبددين أي خلافات في هذا الصدد .

وأعلنت قمة الكويت ثلاثة انجازات اقتصادية، كان اهمها انطلاق مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس وتقدر تكاليفة بـ ١،٦ بليون دولار، والمشروع في إنجاز شبكة السكة الحديد الخليجية. و أجري الاتفاق على إنشاء المجلس النقدي الخليجي، وصولاً الى تطبيق العملة الخليجية الموحدة مستقبلاً، كذلك عنيت قمة الكويت بدرس التداعيات الناتجة عن الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الخليج .

وفي الجانب الأمني أقرت القمة الاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطوير قدرات قوات «درع الجزيرة»، وأشار البيان الختامي الى اهتمام خاص بـ «تعزيز التعاون في مكافحة تهريب الأسلحة الى دول المجلس». وأعرب «عن القلق من استمرار عمليات القرصنة البحرية في الممرات المائية الدولية في خليج عدن والبحر الأحمر» .

واستغرب المجلس قرار سويسرا حظر بناء المآذن واعتبره «نهجاً غير مقبول وتمييزاً ضد الإسلام والمسلمين كما يقوض جهود تعزيز الحوار والتقارب بين الحضارات والثقافات المختلفة»، وجدّد دعمه حق دولة الإمارات في الجزر الثلاث التي تحتلها إيران، كما جدد تضامنه مع حقوق الشعب الفلسطيني. وهنا نص البيان:

اسم المصدر: الحياة

التاريـــخ: 16-12-2009 رقم العـدد: 17057 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 21 رقم القصاصة: 2

■ «انطلاقا من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشـترك والدفع بها الى آفاق ارحب واشـمل اسـتعرض المجلس الاعلى توصيات وتقارير المتابعـة المرفوعـة من المجلس الـوزاري وما تحقق مـن انجازات في مسـيرة العمل المشـترك منذ الدورة الماضية في كافة المجالات كما بحث تطورات القضايا السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من احداث وتطورات متسارعة واتخذ بشـانها القرارات المناسـبة وذلـك على النحو التالي:

اولا مجالات التعاون المشترك:

اطلـع المجلس الاعلى على تقريـر اللجنة الوزارية المعنية لمتابعـة تنفيذ القـرارات ذات العلاقة بالعمل المشترك واعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز بشان تنفيذ الدول الاعضـاء لقرارات العمل المشـترك ويتطلع الى استكمال تنفيذ ما تبقى من قرارات في هذا الشان.

في المجال الاقتصادي:

اطلع المجلس الاعلى على تقارير التقدم المحرز في مجالات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي ومشاريع تكامل البنية الاساسية بدول المجلس اهمهـا الربـط الكهربائي ودراسـة الجدوى الاقتصادية لسكة حديد دول المجلس وعبر عن ارتياحه لما تم احرازه واصدر توجيهاته بشانها.

وفي اطار مناقشـة التوصيات المرفوعة له بشـان المقترحات الواردة في رؤية دولة قطر لتفعيل دور مجلس التعاون وجـه المجلس الاعلى اللجان الوزارية بتفعيل المـادة الخامسـة مـن الاتفاقية الاقتصاديـة الخاصة بتعزيز بيئة الاستثمار بين دول المجلس والمادة (١٢) الخاصة بتشـجيع اقامة المشروعات المشتركة وزيادة الاسـتثمارات البينية التي تسـهم في تحقيق التكامل بين دول المجلس في جميع المجالات وقرر ان تستكمل لجنـة التعاون المالي والاقتصـادي النظر في المقترح المقدم من دولة قطر بشـان انشـاء بنك تنموي مشترك لـدول مجلس التعـاون في اجتماعها القـادم في ضوء مـا قدمته دولة قطر من ايضاحات ومعلومات عن البنك المقترح في ضوء الدراسـة التي كلفـت لجنة التعاون المالي والاقتصـادي الامانة العامـة باعدادها وفوض المجلـس الـوزاري باعتمـاد تكلفة دراسـات الجدوى الاقتصادية للمشـروعات المشتركة التي يتم اختيارها مـن قبل لجنة التعاون المالـي والاقتصادي في مجالي التعليم والصحة.

وبـارك المجلس الاعلى مصادقـات الدول الاعضاء الاطراف في اتفاقية الاتحاد النقدي عليها ووجه بانشاء المجلـس النقدي وكلف مجلس ادارتـه بتكثيف العمل لانجاز مـا اوكل اليه من مهام بموجب الاتفاقية بما في ذلـك تحديد البرنامج الزمني لاصـدار العملة الموحدة وطرحها للتداول.

وفي ما يتعلق بمشـروع سـكة حديـد دول مجلس التعاون وافق المجلس الاعلى على ما يلي:

١- اسـتكمال الدراسـات التفصيلية لتحديد تكلفة استخدام قطارات لنقل الركاب بسرعة (٣٥٠ كم/الساعة) باسـتخدام الكهرباء وامكانية التوفيق بين اسـتخدام قطـارات نقل الركاب بسـرعة (٣٥٠ كم/السـاعة) ونقل الركاب والبضائع بسرعة (٢٠٠ كم/الساعة) باستخدام الديزل وبما يتماشـى مـع افضل المواصفـات لقطاع السكك الحديدية.

٢- دراسـة انشـاء هيئة خليجية لسـكة حديد دول مجلس التعاون للاشـراف على تنفيذ المشروع بكامله والتنسـيق فيمـا بين الـدول الاعضاء لمواءمة سـكة حديـد دول مجلس التعاون مع شـبكات سـكك الحديد الوطنية بدول المجلـس وتكليف الامانة العامة باعداد نطاق الخدمات والشـروط المرجعية لدراسـة انشـاء الهيئـة وتحديـد مهامها ونظامها الاساسـي وهيكلها التنظيمي.

٣- تفويـض لجنة التعـاون المالـي والاقتصادي باعتمـاد المبالغ المطلوبة لتغطيـة تكاليف التعاقد مع الشركات الاستشـارية لاعداد الدراستين المشار اليهما فـي الفقرتين (١ و ٢) بعد تقديم المكاتب الاستشـارية المؤهلـة عروضهـا الفنيـة والماليـة لاعـداد هاتين الدراسـتين وتقييمهما بصورة شـاملة (فنيـا وماليا) من قبـل اللجان المعنية والتوصية باختيار الشـركات الاستشـارية للقيام بهذه الدراسـات وتحديد التكاليف المطلوبة لذلك.

٤- رفع ما سيتم التوصل اليه من قبل اللجان المعنية للجنة وزراء النقل والمواصلات ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بـدول المجلس تمهيـدا لرفع التوصيات المناسبة بهذا الشان للدورة (٣١) للمجلس الاعلى.

٥- تكليـف لجنـة وزراء النقـل والمواصلات بدول مجلس التعـاون بتكثيف العمل لانجاز هذا المشـروع الحيـوي في اسـرع وقت ممكن وبافضـل المواصفات المتوفـرة عالميا والتنسـيق بيـن الجهـات المعنية بشـبكات سـكك الحديد بالدول الاعضـاء وبما يحقق المواءمة مع شبكة سكة حديد دول مجلس التعاون.

السوق الخليجية المشتركة:

عبـر المجلس الاعلـى عن ارتياحه للتقـدم المحرز بشـان تنفيـذ قراراتـه فـي اطـار السـوق الخليجية المشـتركة واقر المجلس الاعلى المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال التعليم الفني.

في مجال التعاون العسكري والدفاع المشترك:

تدارس المجلس الاعلى مسـيرة التعاون العسكري فـي مجالاتـه المختلفة واطلـع على ما تـم تنفيذه من خطوات عملية في جميع مجالات التعاون العسكري واقر الاسـتراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربيـة وتطوير قدرات قوات درع الجزيرة المشـتركة والمشاريع العسكرية المشـتركة وأكد المجلس الاعلى على اهمية تعزيز التعاون بين دوله في مكافحة تهريب الاسلحة الى دول المجلس.

كمـا اسـتعرض المجلـس القـرارات والتوصيات المرفوعة من مجلس الدفاع المشترك في دورته العادية الثامنة التي عقدت في مسقط في نوفمبر الماضي وقام باعتمادها.

في مجال التعاون والتنسيق الامني:

تدارس المجلس الاعلى مسـيرة التنسيق والتعاون الامنـي في ضـوء مـا توصل اليـه الاجتمـاع الثامن والعشرون لاصحاب السـمو والمعالي وزراء الداخلية الـذي عقد في مسـقط في اكتوبر الماضـي واعرب عن ارتياحـه لما تحقـق من انجازات في هذا الشـان الامر الذي سـينعكس ايجابا على مجتمعـات دول المجلس وحمايتهـا مؤكدا علـى تكثيف تبـادل المعلومات بين مختلف الاجهزة الامنية في الدول الاعضاء.

كما رحـب المجلس الأعلى بتوقيـع دولة قطر على الاتفاقيـة الامنية متطلعا لاكتمـال التوقيع والمصادقة عليهاغيرهـا من الاتفاقيات ذات الصلة بالشـان الامني من جانب بقية الدول الاعضاء.

الارهاب:

جـدد المجلس الاعلـى مواقفه الثابتـة من ظاهرة الارهاب وخطورته على المجتمعات الانسـانية واهمية مكافحتها ومكافحـة تمويلها والفكر المتطرف المؤدي لهـا وتكثيف الجهود الجماعية والدولية في مواجهتها وتبـادل المعلومـات وعدم اسـتخدام اراضـي الدول والتحضير والتخطيط والتحريض على ارتكاب انشطة ارهابية وشـدد المجلس الاعلى علـى اهمية توصيات المؤتمـر العالمـي لمكافحـة الارهـاب الـذي عقد في الريـاض عـام ٢٠٠٥ م وتبنيه مبادرة خـادم الحرمين الشـريفين انشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب الذي من شانه تعزيز الجهود الدولية في هذا الشان.

اكد المجلس الاعلـى على مواقفه الثابتة التي تنبذ الارهـاب بمختلف أشكاله وصوره مجددا اسـتنكاره للاعمـال الارهابيـة وما ينجـم عنها من قتـل للابرياء وتدمير للمتلكات ومؤكدا على اهمية التصدي لها بشكل جماعي ودولي.

ودعا المجلس الى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحـة الارهاب من خـلال تكثيف تبـادل المعلومات وعدم السـماح باسـتغلال اراضي الدول في التحضير والتخطيـط والتحريض على ارتكاب انشـطة ارهابية والتعاون في تسـليم العناصـر المتواجدة في الخارج المتورطة في انشطة ارهابية.

القرصنة البحرية:

في مـا يتصل بمكافحـة القرصنـة البحرية اعرب المجلس الاعلى عن قلقه من استمرار عمليات القرصنة البحريـة في الممـرات المائية الدوليـة في خليج عدن والبحـر الأحمر وغيرها وشـدد على تكثيف التنسـيق الاقليمـي والدولي للتصـدي لهذه الاعمـال الاجرامية والقـاء القبـض علـى مرتكبيها ومحاكمتهـم بموجب القانـون الدولـي والقوانيـن المحليـة ذات الصلـة باعتبارهم مرتكبي جرائم دولية.

في مجال الشؤون القانونية:

اعتمـد المجلس الاعلى ما رفعـه اصحاب المعالي وزراء العـدل من توصيـات تهدف الى تعزيز مسـيرة التعاون العدلي المشـترك وفي هـذا الاطار وافق على العمل بوثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقـاري العينـي بدول المجلـس المعدلـة ومذكرتها الايضاحية كقانون استرشادي لمدة اربع سنوات.

في مجال شؤون الانسان والبيئة:

- التعليم: اطلع المجلس الاعلى على تقرير المتابعة الخـاص بالتعليم واعرب عن ارتياحـه للخطوات التي اتخذت لتنفيـذ القرارات الصادرة عنـه وعلى الجهود التطويريـة التي تقوم بهـا الدول الاعضـاء للنهوض بالتعليم في شقيه العام والعالي .

- الثقافـة: اعتمـد المجلـس الاعلى الاطـار العام للبرامـج والنشـاطات التنفيذية لبنود الاسـتراتيجية الثقافية لدول المجلس.

بارك المجلـس الاعلى منح منظمـة الامم المتحدة للتربيـة والعلوم الثقافيـة (اليونسـكو) ميدالية «ابن سينا الذهبية» لصاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سـلمان آل خليفة رئيس مجلـس وزراء مملكة البحرين الموقر وذلك تقديرا للجهود التي يبذلها سموه في دعم الثقافة والتراث الانساني ونشاطات اليونسكو وتطوير التعليـم والاسـهام في انشـاء المركز العربـي للتراث العالمي في مملكة البحرين.

التعاون العلمي والتقني:

اطلع المجلس الاعلى علـى الجهود المتخذة حيال اسـتخدام الطاقة النووية للاغراض السـلمية في دول المجلس واكد على اهمية الاستمرار في تلك الجهود.

البيئة: تـدارس المجلـس الاعلى الوضـع البيئي العالمـي مؤكدا ان دول مجلس التعـاون لدول الخليج العربيـة تولـي اهتماما كبيرا لنجـاح مؤتمر الاطراف الخامس عشـر لاتفاقية الامم المتحـدة الاطارية لتغير المنـاخ والـدورة الخامسـة لمؤتمر الاطـراف العامل بوصفـه اجتماع الاطراف في بروتوكول كيوتو واللذين يعقدان فـي كوبنهاجن في الدانمـارك خلال الفترة من ٧ - ١٨ ديسـمبر ٢٠٠٩ م وذلـك مـن مبدأ المسـؤولية المشـتركة وايمانا منه بان التاثيرات المحتملة للتغير المناخي يتطلب تحركا وتضامنا دوليا في اطار التنمية

اسم المصدر: الحياة

التاريـــخ: 16-12-2009 رقم العـدد: 17057 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 21 رقم القصاصة: 3

المستدامة معربا عن مساندته لجهود المجتمع الجولي لتحقيق الاهداف المنشودة.

وفي هذا الاطار جدد المجلس الاعلى تقديره لسلطنة عمان لجهودها المبذولة لدعم العمل البيئي المشترك من خلال تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان حفظه الله بتخصيص جائزة لقطاع الانسان والبيئة في الامانة العامة وذلك لما يمثله هذا القطاع من أهمية على صعيد العمل المشترك واعتمد الالية التالية:

١- الدليل الاسترشادي لوضع الخطة الوطنية للاستجابة لمواجهة الطوارىء الاشعاعية والنووية لدول مجلس التعاون.

٢- الدليل الاسترشادي لوضع مستويات الاجراءات في النويدات المشعة الموجودة في الاغذية او المياه او المحاصيل.

٣- دليل التراخيص والتسجيل في مجال الاشعاع في دول مجلس التعاون.

٤- دليل التفتيش الاسترشادي للتحقق من سلامة الممارسات الاشعاعية في مجال الوقاية في دول مجلس التعاون.

٥- دليل برامج التدريب للعاملين في مجال الوقاية من الاشعاع.

وتماشيا مع الجهود العالمية المبذولة للمحافظة على البيئة هنأ المجلس الاعلى دولة الامارات العربية المتحدة على انتخابها كمقر للمنظمة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا).

العمل البلدي المشترك:

اعتمد المجلس الاعلى الدليلين التاليين:

١- الدليل الاسترشادي لانشاء المراصد الحضرية والمعد من المملكة العربية السعودية.

٢- الدليل الاسترشادي لرسوم البلدية وطرق تحصيلها والمعد من مملكة البحرين.

واطلع المجلس الاعلى على مذكرة المتابعة بشان الخطوات التي تمت في اطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى الفضائيات والتحدي القيمي والاخلاقي الذي يواجه الشباب الخليجي ووجه المجلس الاعلى بتشكيل لجنة تنسيقية دائمة بهدف تخطيط وتنسيق التعاون المشترك في مجال الفضائيات والشباب وكلف اللجان الوزارية المختصة بمتابعة تنفيذ ما تتوصل اليه من نتائج.

الحوار بين اتباع الحضارات والاديان والثقافات:

يجدد المجلس الاعلى على اهمية تفعيل الحوار بين اتباع الحضارات والاديان والثقافات المختلفة والحرص على بناء جسور التلاقي بين الشعوب والحضارات وهذا ما جسدته مبادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله للحوار بين اتباع الحضارات والاديان والثقافات والمؤتمرات العديدة التي عقدت ضمن هذه المبادرة غير اننا فوجئنا بنتائج الاستفتاء على حظر المآذن في الاتحاد السويسري وسعي بعض الدول الى تأييد هذا التوجه مما يعبر عن نهج غير مقبول ويعد تمييزا ضد الاسلام والمسلمين كما يقوض جهود تعزيز الحوار والتقارب بين الحضارات والثقافات المختلفة. وفي هذا الاطار يدعو المجلس الاعلى الاتحاد السويسري والمجتمع الدولي الى تكثيف الجهود لضمان احترام الحقوق الدينية والحفاظ على اماكن العبادة.

الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى:

اطلع المجلس الاعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى بشأن الموضوعات التي تمت دراستها وهي:

١. تقييم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢. دراسة الازمة المالية العالمية وتاثيراتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتدابير التي يمكن اتخاذها.

٣. دراسة الامن الغذائي والمائي لمجلس التعاون.

وقرر اعتمادها واحالتها الى اللجان الوزارية المختصة لتفعيل وتعزيز العمل المشترك بين دول المجلس في ضوء ذلك.

وقد نوه المجلس الاعلى بدور الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى المتنامي والجهود المخلصة لاعضائها في اثراء مسيرة مجلس التعاون بما تقدمه من مرئيات ايجابية لكل الموضوعات التي تكلف بها وفي هذا السياق قرر المجلس الاعلى تكليف الهيئة الاستشارية لدراسة عدد من الموضوعات في دورتها الثالثة عشرة وهي:

١. تطوير انتاج المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية مثل النخيل ورفع مساهمة الانتاج الزراعي والحيواني والسمكي في الناتج المحلي.

٢. الاحتباس الحراري والتغير المناخي.

٣. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والحد من الاعاقة.

وعرض نتائج هذه الدراسات على المجلس الاعلى في دورته الحادية والثلاثين.

المجالس التشريعية الشورى والنواب والوطني والامة:

عبر المجلس الاعلى عن ارتياحه لما توصل اليه الاجتماع الدوري الثالث لاصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية الشورى والنواب والوطني والامة في دول المجلس المنعقد في دولة الكويت مطلع شهر ديسمبر الجاري والجهود التي تبذلها هذه المجالس والمرئيات التي تم رفعها والهادفة الى تعزيز العمل المشترك.

التعامل مع الجمهورية اليمنية:

اطلع المجلس الاعلى على تقرير الامين العام بشأن مسارات التعاون بين دول المجلس والجمهورية اليمنية وعبر عن ارتياحه للتقدم الذي تم احرازه خلال عام ٢٠٠٩ فيما يخص تمويل دول المجلس للمشاريع التنموية في اليمن وحث الدول والجهات المانحة على سرعة استكمال تنفيذ تعهداتها التي قدمتها في مؤتمر المانحين في لندن واعتمد انضمام اليمن الى لجنة رؤساء وكلاء البريد.

ثانيا في الجانب السياسي:

الجزر الاماراتية المحتلة والعلاقات مع ايران:

في ما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية ايران الاسلامية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابي موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة جدد المجلس الاعلى التاكيد على مواقفه الثابتة والمعروفة والتي اكدت عليها كافة البيانات السابقة من خلال التالي:

- دعم حق السيادة لدولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابي موسى وعلى المياه الاقليمية والاقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دولة الامارات العربية المتحدة.

- التعبير عن الاسف لعدم احراز الاتصالات مع جمهورية ايران الاسلامية اي نتائج ايجابية من شانها التوصل الى حل قضية الجزر الثلاث مما يسهم في تعزيز امن واستقرار المنطقة.

- النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي الى اعادة حق دولة الامارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

- داعيا جمهورية ايران الاسلامية للاستجابة لمساعي دولة الامارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة او اللجوء الى محكمة العدل الدولية ومطالبة ايران بالالتزام بالمرتكزات الاساسية لاقامة علاقات حسن جوار والاحترام المتبادل وعد التدخل في الشؤون الداخلية.

جدد المجلس الاعلى التاكيد على مواقفه الثابتة من اهمية الالتزام بالشرعية الدولية واكد على موقفه الرامي الى جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل والاسلحة النووية.

ورحب المجلس الاعلى بالجهود الدولية القائمة لحل ازمة الملف النووي الايراني بالطرق السلمية والدبلوماسية وعبر عن امله في ان تسعى كافة الاطراف المعنية الى التوصل الى تسوية سياسية تبدد المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف.

المصالحة العربية:

أشاد المجلس الاعلى بالمبادرة الكريمة والحكيمة التي اطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية حفظه الله في القمة الاقتصادية العربية التنموية الاجتماعية التي عقدت في دولة الكويت في يناير ٢٠٠٩ من اجل المصالحة العربية والتي عبرت عن مدى حرصه على لم الشمل وتحقيق التضامن العربي.

القضية الفلسطينية ومسألة السلام في الشرق الاوسط:

تدارس المجلس الاعلى تطورات الاوضاع في الاراضي الفلسطينية ومستجدات مسيرة السلام وما ترتكبه الالة العسكرية الاسرائيلية من جرائم ضد الانسانية وما تفرضه من حصار جائر وعقاب جماعي على قطاع غزة ويدعو المجلس الاعلى الاطراف الدولية الفاعلة الى الانهاء الفوري لهذا الوضع وتطبيق قرارات مجلس الامن الدولي (١٨٦٠) الذي دعا الى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر.

ورحب المجلس الاعلى في هذا الاطار باقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس حقوق الانسان لتقرير غولدستون حول انتهاكات اسرائيل الخطيرة للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني ومبادئ حقوق الانسان من خلال جرائم الحرب ضد الفلسطينيين في قطاع غزة مطالبا بمحاسبة مرتكبيها وتعويض الضحايا وملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم واحالتهم الى المحاكم الدولية داعيا في الوقت ذاته مجلس الامن الى تحمل مسؤولياته كاملة بوصفه الجهة المعنية بصون الامن والسلم الدوليين.

وفي هذا الصدد عبر المجلس الاعلى عن تأييده لقرار مجلس الجامعة العربية الخاص بعقد جلسة خاصة لمجلس الامن الدولي لاعلان قيام الدولة الفلسطينية على اراضيها المحتلة في عام ١٩٦٧وندد المجلس الاعلى بالسياسات الاسرائيلية احادية الجانب ومحاولة فرض الامر الواقع.

وطالب المجلس الاعلى المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته نحو الايقاف الفوري للنشاطات الاستيطانية وازالة جدار الفصل العنصري وعدم السماح لاسرائيل بالمساس بوضع القدس الشريف والمحافظة على المقدسات الاسلامية والمسيحية.

كما اكد المجلس على ان تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم يقوم على انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية المحتلة ومزارع شبعا اللبنانية وقرية الغجر وفقا لقراري مجلس الامن الدولي ٤٢٥ و٤٢٦.

واعتبر المجلس الاعلى بيان الاتحاد الاوروبي الرافض لتغيير حدود السادس من يونيو ١٩٦٧ خطوة اولى على تولي المجتمع الدولي لمسؤوليته والتاكيد على الحق الفلسطيني في القدس كعاصمة له في اطار انشاء دولته المستقلة والمتصلة والقابلة للحياة وفق مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ومبدأ الارض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

واكد المجلس الاعلى على ضرورة احترام كافة مؤسسات الشرعية الفلسطينية بما فيها المجلس التشريعي المنتخب ودعا المجلس الاعلى كافة الفصائل الفلسطينية الى اهمية لم الشمل وتوحيد الكلمة والتوصل الى حكومة وحدة وطنية فلسطينية تعزيزا للوحدة الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المسلوبة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الشان العراقي:

أعرب المجلس الاعلى عن ادانته لعمليات التفجير التي تعرضت لها المدن العراقية مؤخرا آملا ان يتحقق للعراق وشعبه الشقيق الأمن والاستقرار واكد مجددا على مواقفه الثابتة بشان احترام وحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته الاقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والحفاظ على هويته العربية والاسلامية.

كما اكد على ان تحقيق الامن والاستقرار يتطلب الاسراع في تحقيق المصالحة الوطنية العراقية لانجاح العملية السياسية الشاملة والتي يجب ان تستوعب جميع ابناء الشعب العراقي بدون استثناء او تمييز.

وشدد المجلس الاعلى على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة وحث الامم المتحدة والهيئات الاخرى ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها لانهاء موضوعي التعرف على مصير من تبقى من الاسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت وغيرهم من مواطني الدول الاخرى واعادة الممتلكات والارشيف الوطني لدولة الكويت.

وفي الشان اللبناني:

جدد المجلس الاعلى دعمه الكامل لاستكمال بنود اتفاق الدوحة بين القوى اللبنانية الذي تم التوصل اليه برعاية كريمة من لدن حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر وما أثمر عنه الاتفاق من انتخابات نيابية ناجحة كما رحب المجلس الاعلى بتشكيل الحكومة اللبنانية برئاسة دولة رئيس الوزراء سعد الحريري معربا عن امله في ان يسهم ذلك في دعم وتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الامن والاستقرار والرخاء في لبنان الشقيق منوها بالجهود التي بذلتها الاطراف اللبنانية للوصول الى الاتفاق على تشكيل الحكومة ومجددا وقوفه الى جانب لبنان وشعبه في كل ما من شانه أن يسهم في تعزيز امنه واستقراره.

واذ يؤكد المجلس الاعلى على ما اتفقت عليه الاطراف اللبنانية في اتفاقية الطائف.

وفي الشان السوداني:

اشاد المجلس بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لحل مشكلة دارفور وكذلك الجهود الاخرى التي تبذلها للوصول الى حل سلمي متفاوض عليه كما عبر المجلس عن تضامنه مع جمهورية السودان وعدم القبول بالاجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية

اسم المصدر: الحياة

التاريـــخ: 16-12-2009 رقم العـدد: 17057 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 21 رقم القصاصة: 4

الدولية في اطار النزاع في دارفور.

وفي الشأن الصومالي:

أعرب المجلس الاعلى عن اسـفه لاسـتمرار تدهور الاوضاع فـي الصومال وادان العمليـة الارهابية التي اسـتهدفت طلابـا ومسـؤولين ومدنيين بأحـد فنادق العاصمة مقديشـو مطلع شهر ديسـمبر الجاري وجدد دعوته لكافة الاطراف الصومالية لوقف العنف والتخلي عـن كافـة العمليـات التي تضـع العراقيل فـي طريق جهـود المصالحة الوطنية مؤكدا دعمـه للاتفاق الذي تم التوصل اليه فـي جيبوتي بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٠٨ م وللحكومة الشرعية بقيادة شيخ شريف احمد.

وحـث كافـة الاطـراف الصوماليـة علـى الالتزام بالاتفاقـات والتعهدات التي تم توقيعها في مدينة جدة بالمملكـة العربية السـعودية برعاية خـادم الحرمين الشـريفين الملـك عبدالله بن عبدالعزيـز والهادفة الى وضع حد للمعاناة الانسـانية وتوفير الامن والاستقرار والرخاء لابناء الشعب الصومالي الشقيق.

ووافـق المجلس الاعلى على اعتماد مرشـح مملكة البحرين أمينا عاما لمجلس التعاون الخليجي اعتبارا من ٢٠١١ م.

ورحب المجلس الاعلى بالدعوة الكريمة من حضرة صاحب السمو الشـيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولـة الامارات العربية المتحدة حفظه الله لعقد الدورة الحادية والثلاثين ان شاء الله في دولة الامارات العربية المتحدة عام ٢٠١٠ م.